

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

يعني له أجرة مثله لما زاد بلا نزاع .
فائدة لو اكرت أرضا لزراعة مدة لا يكمل فيها وشرط قلعه بعدها صح وإن شرط بقاءه ليدرك
فسدت بلا نزاع فيهما .
وإن سكت فسدت أيضا على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع والرعاية الكبرى .
وقيل يصح وأطلقهما في المغني والشرح .
وقال في الرعاية الكبرى يحتمل أنه إن أمكن أن ينتفع بها في زرع ضرره كضرر الزرع
المشروط أو دونه صح العقد وإلا فلا انتهى وهو في المغني والشرح .
فعلى المذهب لو زرع فيما شرط بقاءه ليدرك لزمه أجرة المثل .
وعلى القول بالصحة فيما إذا سكت لو انقضت المدة والزرع باق فقبل حكمه حكم زرع بقاءه
بتفريط المستأجر على ما تقدم .
وقدمه في الرعاية الكبرى فقال وقيل إن سكت صح العقد فإذا فرغت المدة والزرع باق فهو
كمفرط وقيل لا انتهى .
وقيل حكمه حكم زرع بقاءه بعد فراغ المدة من غير تفريط على ما تقدم وأطلقهما في المغني
والشرح والفروع .
قوله وإذا تسلم العين في الإجارة الفاسدة حتى انقضت المدة فعليه أجرة المثل سكن أو لم
يسكن .
هذا المذهب جزم به في الوجيز وقدمه في الفروع والفائق .
وقيل لا أجرة عليه إن لم ينتفع وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله وأطلقهما في المغني
والشرح .
وقال القاضي في التعليق يجب المسمى في نكاح فاسد فيجب أن نقول مثله في الإجارة وعلى
أن القصد فيها العوض فاعتبارها في الأعيان أولى